

الحوكمة والقضايا والتنفيذ



الأستاذ: حجاب مداني
2024/2023

الحوكمة والقضايا والتنفيذ

- تحليل مفاهيمي للحوكمة.
- الحوكمة الحضرية.
- أهداف ومبادئ الحوكمة.

أهداف المحاضرة

بعد انتهاء هذا الدرس، سيكون الطالب قادرًا على:

1. فهم مفهوم الحوكمة:
تحديد تعريف دقيق للحوكمة، بما في ذلك مكوناتها الرئيسية.
توضيح أهمية الحوكمة في تحقيق الاستقرار والنمو والتطور.
2. تحليل مفهوم الحوكمة الحضرية:
فهم خصائص الحوكمة الحضرية وتحدياتها.
تحديد أبرز العوامل التي تؤثر على الحوكمة الحضرية.
3. معرفة أهداف ومبادئ الحوكمة:
تحديد الأهداف الأساسية للحوكمة على المستوى العام.
شرح مبادئ الحوكمة الرئيسية مثل الشفافية، المساءلة، المشاركة، والكفاءة.
تقييم أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المجالات.
4. تحديد أهم القضايا المتعلقة بالحوكمة:
تحليل التحديات التي تواجه الحوكمة في مختلف المجالات.
تقديم أفكار ومقترحات لتجاوز هذه التحديات.

مقدمة:

أكدت العديد من الدراسات أهمية التمسك بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على زيادة ثقة الناس في إدارة الحكومة، وبالتالي قدرة البلدان على جذب المستثمرين المحليين أو الأجانب، وتطوير اقتصادات تلك البلدان المترتبة على ذلك. وقد رافق ذلك العديد من بلدان العالم والمنظمات الدولية الاهتمام بمفهوم الحوكمة، من خلال هيئات علمية وهيئات تشريعية تصدر مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد أهمية التمسك بتطبيق تلك المبادئ والقواعد.

الحوكمة هي شرط أساسي لضمان تطوير قطاع الحكومة واتخاذ قرارات رشيدة تأخذ في الاعتبار متطلبات وتوقعات جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين من خدمات قطاع الحكومة. تطوير أنظمة عمل متكاملة، وتحديد المسؤوليات والإطارات العملية، والالتزام بها يضع الأسس الصحيحة للحوكمة الجيدة والإدارة. تعزيز ثقافة التميز والإبداع ونشرها على جميع مستويات العمل الحكومي لجعل الحكومة في صفوف الحكومات العالمية.

1. الحوكمة الحضرية:

1.1 تعريفات الحوكمة وفقاً لبعض الجغرافيين وعلماء الاجتماع:

تؤكد الحوكمة على تحول أساليب العمل العام، "الدور السائد للسيطرة والأمر، المركزة على بناء مؤسسي يتم تساؤله لصالح نهج متعدد وتفاعلي للسلطة (Jean-Pierre, 1998) وبالتالي يتم تعريف المفهوم عمومًا بأنه "الأشكال التفاعلية الجديدة للحكومة التي يشارك فيها الجهات الخاصة والمنظمات العامة المختلفة ومجموعات أو مجتمعات المواطنين أو أنواع أخرى من الجهات في صياغة السياسة "

(Marcou, Rangeon, & Thiebault, 1997)

1.1.1 وفقاً لجورج كافالييه: Cavalier Georges

الحوكمة هي القدرة والمشاركة المشتركة في المشروع، وإمكانية إنشاء إطار جماعي للعمل التضامني، والتفكير الاستراتيجي الربط بين الجهات الرئيسية حول مستوى صنع القرار السياسي؛ على كل مستوى يجب أن تكون الشراكة قادرة على تجسيد استراتيجية مشتركة، إطار جماعي للتدخل يعطي معنى للعمل الحضري، مشروع يحفز بما فيه الكفاية جميع الأطراف المعنية.

2.1.1 وفقاً لستوكر: 1998 Stoker

تشير الحوكمة إلى تطوير أنماط الحكومة التي يتلاشى فيها الحدود بين القطاعين العام والخاص.

3.1.1 وفقاً لفرانسوا زافييه ميريان: François Xavier Merrien (1998)

مؤكدًا أن الحوكمة تلبي طموحًا ثلاثيًا، وهو:

- وصفي (الإبلاغ عن التحولات الحقيقية لأنماط الحكومة).
- تحليلي (اقتراح شبكة لتفسير العلاقات بين الشبكات المنشأة وغير المنشأة).
- توجيهي (دعم وتحقيق التحولات المدركة على أنها إيجابية).

1.2 الحوكمة الحضرية:

الحوكمة الحضرية تعني ليس فقط: ... تنوعًا أكبر في طرق تنظيم الخدمات، مرونة أكبر، مجموعة متنوعة من الجهات، حتى تحول أشكال الديمقراطية المحلية" (Le Galès, 1995) ولكن أيضًا: مراعاة الحواجز المتحولة بين الجهات العامة والخاصة وتلاشي المعايير التقليدية (Le Galès, 1995). وتشير أيضًا: فكرة الإدارة المحلية المرنة والاستراتيجية والمفاوضة التي تجمع بين المنطق العام والخاص وتأخذ في الاعتبار مطالب المواطنين (Abouhani, 2003)

ولذلك فإن الإدارة الحضرية تدمج جميع القواعد والممارسات والإجراءات الفنية والمالية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية والقانونية اللازمة للإدارة المحايدة والشفافة للشؤون العامة من أجل تعزيز وتقدير القيم المجتمعية التي يستهدفها الأفراد والجماعات. (Charlick, 2006)

2. أهداف ومبادئ الحوكمة:

1.2 الأهداف:

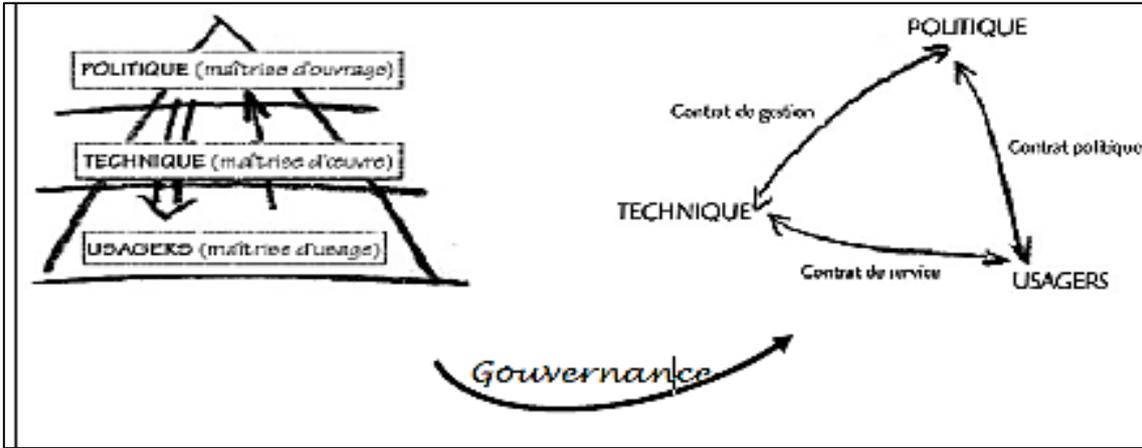
يدعو الحكم الرشيد إلى إحداث تغيير عميق في أسلوب الإدارة على أي مستوى قد يكون. وهو يلفت الانتباه إلى تعدد الفاعلين، القادمين من مناطق مختلفة تتدخل في عملية العمل الجماعي، ويدعو إلى النظر في اتخاذ هذا الأخير.

تأخذ في الاعتبار مستويات العمل، إلى مخطط السلطة المبني على السلطة والتسلسل الهرمي، فإنها تعارض الثقة والتعاون، وتعزز التحليلات من حيث المشاركة والتنسيق؛ إنها تذهب يدا بيد مع مفاهيم المشروع والشراكة والتوافق.

تقترح الحوكمة الجيدة تساؤلات أساسية تهدف إلى تحقيق تغيير دائم في الممارسات الإدارية التقليدية وتغطي ثلاثة أنواع من التغيير مقارنةً بالأساليب التقليدية للإدارة (Lafer, 2016)

- محاولة تبرير تهدف إلى تقليل حصة عدم اليقين والمخاطر الزمنية في أي عمل جماعي (نهج استراتيجي أكثر تطورًا، وأكبر صرامة في تطوير الخيارات وتقييم منهجي لتأثيرات الإجراءات المتخذة)
- تفكير أفضل في تنوع القطبين المتعددين للسلطة لتطوير إجراءات للتبادل والتشاور والتفاوض بين هذه القطبين من التأثير.
- رغبة في تطوير استراتيجيات للمشاركة في تطوير القرارات الجماعية.

(Hannoyer, 2005)



2.2 المبادئ:

في مجال التنمية الحضرية، ركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تطوير مؤشر حوكمة الحضرية، الذي نُشر في عام 2003. تم اقتراح ما يقرب من 25 مؤشرًا مُنظمة في أربعة مبادئ / متغيرات يمكن أن تقيس الحوكمة الحضرية.

- ❖ فعالية وكفاءة
- ❖ عدالة
- ❖ المشاركة
- ❖ مسؤولية

من ناحية أخرى، تستند الحكم الرشيد على ثلاث مؤسسات: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ يجب أن تساهم هذه المؤسسات في دعم التنمية البشرية المستدامة وإقامة حكم رشيد يستند إلى الصفات التالية:

المساءلة

يجب على الإدارة العامة أن تظهر كيف تتفق أفعالها وقراراتها مع الأهداف المحددة والمتفق عليها.

شفافية

تتعرض أفعال واتخاذ القرارات للإدارات العامة، إلى حد ما، للفحص من قبل قطاعات أخرى من الحكومة والمجتمع المدني وأحيانًا السلطات الخارجية.

الكفاءة والفعالية

الإدارات العامة تركز على إنتاجية عالية، وخاصة في الخدمات المقدمة للمواطنين، وتضمن أن خدماتها تلبي الاحتياجات المقصودة لأولئك المسؤولين عن السياسات العامة.

الاستجابة

يجب أن تكون السلطات العامة مرنة بما يكفي لتكون قادرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات في المجتمع؛ ويجب أن تأخذ في الاعتبار توقعات المجتمع المدني عند تحديد المصلحة العامة.

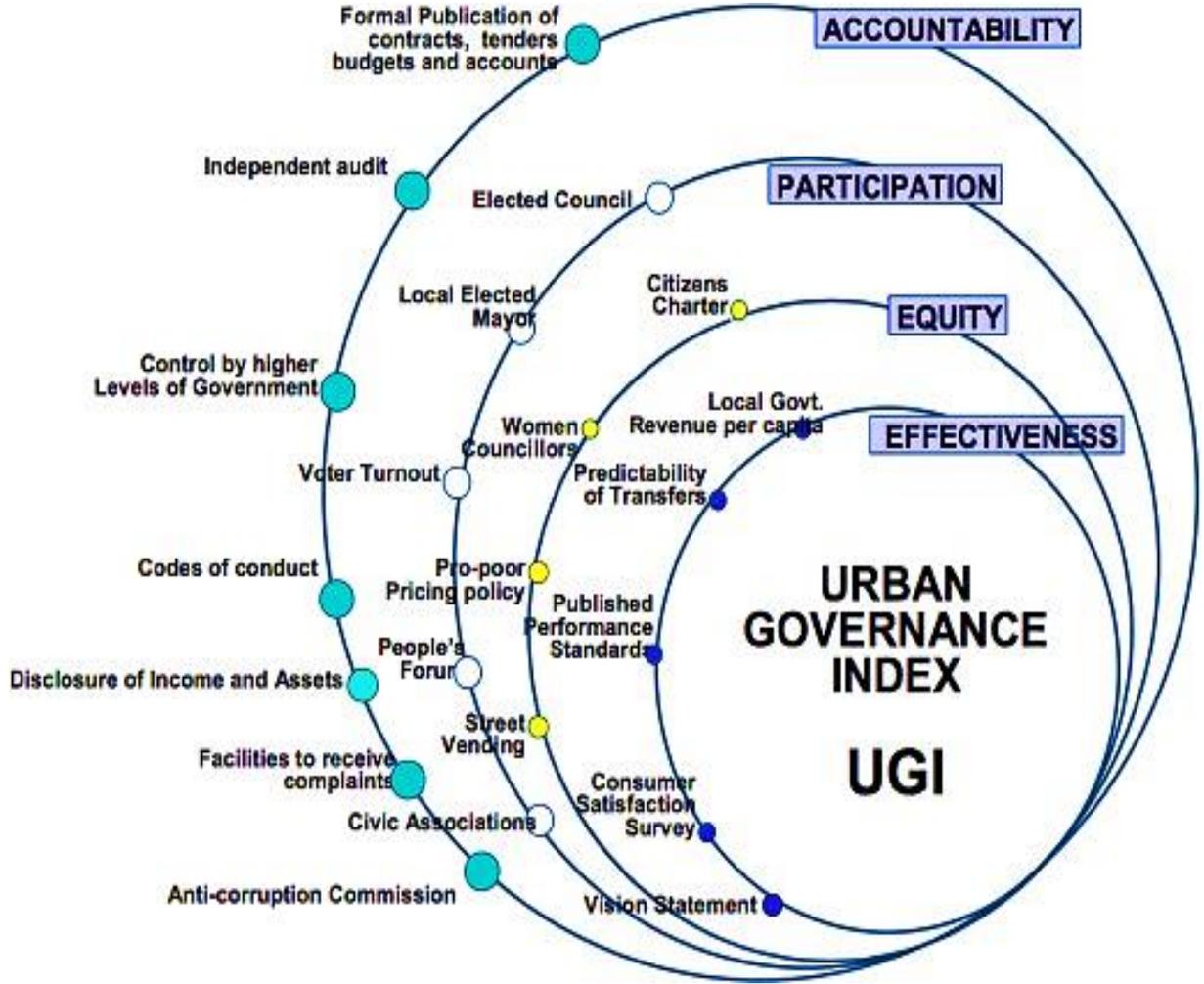
التنبؤ

السلطات العامة قادرة على التنبؤ بالمشاكل المستقبلية بناءً على البيانات المتاحة والاتجاهات المرصودة، وكذلك وضع سياسات تأخذ في الاعتبار التغيرات في التكاليف والتغيرات المتوقعة (الديموغرافية والاقتصادية والبيئية).

سيادة القانون

السلطات العامة تفرض القوانين والتنظيمات والشفافية بالتساوي.

الشكل 2: مبادئ أساسية لحوكمة المدن



مصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2022)